

الحديث بل هو اقوى في الدلالة من هذين الحديثين
لان موافق لظاهر الكتاب والمحل بالموافق اولى من
تاويل المخالف ويعضده ما رواه ابو داود بسنده انه
صلى الله عليه وسلم قال لا تتم صلوة احد من الناس حتى
يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يركع لحمل اليه
ويبتئ عليه ويقرأ بها شأء من القرآن ثم يقول الله أكبر
ويركع واحز جبر ايضا عن علي بن يحيى ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا انت ثمت الى الصلاة فكبر الله
عز وجل ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن وروى ايضا
عن علي بن يحيى وفيه فان كان معك قرآن فاقرء به والا
فاحمد الله وكبره وهله وروى ابو حنيفة عن ابي سفيان
ابن ابي نظرة عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان قال لا صلوة الا بقراءة الكتاب او غيرها فهذه العادة
تدل على ان المفروض مطلق القراءة دون قراءة الفاتحة بعينها
على ان قوله لا صلوة لا يدل على نفي الصلوة لاحتمال ان يكون
المراد نفي الكمال وقوله واجب في كتاب النبي صلى الله عليه
وله في المشرع وجوبها لا امر وعينها فان سئها لم تنسخ
ولا فرق بين السنة والقرآن في المشرع من القرآن
واذا فرغنا من ذلك فنقول ان الرافضة يقولون
ان

ان الفاتحة ليست متعينة في الركعة الثالثة والرابعة
بل بخير المصلي بين قرائتها وبين التسبيح ويقولون
يجوز في صلوة النافلة وسجدة النداء استقبال غير
جهة القبلة وهذا احداث امر في الدين لم يؤذن به
واما حالة الركوب والسفر فمخصوصة من عموم وجوب
الاستقبال بروايات الرسول والائمة وليغير الشارع
جواز التخصيص وقد اختلف في هذه المسئلة بينهم
المقداد في كثر القرائن وحكم على الفاتحة هذا الحكم
القرآن ثم ذكر المؤلف عن ابي حنيفة القراءة في
الركعتين والسكوت في الركعتين الاخرتين وقراءة
بعض آية وعز ذلك ما اشتمل عليه كلامنا المذكور
فلا حاجة الى ذكره واعادة ما قلناه **قال المؤلف**
وسنما انه ذهب الى عدم وجوب الاختناء في الركوع
الى الحد الذي تصل فيه يديه الى ركبتيه واكتفى باقل
ما يقع عليه اسم الاختناء ولم يوجب الطائفة فيه
ايضا ثم نقل عن ابي حنيم رواية طويلة مشتملة
على صفة الصلوة ومضمونها للطائفة ثم قال
وسنما ما ذهب اليه من عدم وجوب رفع الراس